

اللجنة الثورية تصدر إعلانا دستوريا لتنظيم قواعد الحكم خلال المرحلة الانتقالية في اليمن

◀ يستمر العمل بأحكام الدستور النافذ ما لم تتعارض مع أحكام هذا الاعلان

◀ تشكيل مجلس وطني مكون من 551 عضوا يحل محل مجلس النواب المنحل ويشمل المكونات غير الممثلة فيه

◀ يتولى رئاسة الجمهورية مجلس رئاسة مكون من 5 أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني



◀ يكلف مجلس الرئاسة من يراه من أعضاء المجلس الوطني بتشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات

◀ تختص اللجنة الثورية باتخاذ الاجراءات كافة لحماية سيادة الوطن وضمان أمنه واستقراره

◀ تلتزم سلطات الدولة الانتقالية خلال عامين بالعمل على إنجاز استحقاق المرحلة الانتقالية

والأمنية والاكاديميين وأصحاب الفضيلة العلماء وقيادات السلطات المحلية والمشايخ والشخصيات الاجتماعية من أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية.

واستملت المراسم بالسالم الجمهوري ثم أي من الذكر الحكيم، أعقبها الوقوف دقيقة حداد لقرءاء الفاتحة على أرواح الشهداء الذين سقطوا جراء أعمال الإرهاب وكذا شهداء ثورتي الـ 21 من سبتمبر 2014 والـ 11 من فبراير 2011م.

والقيت كلمة عن الحراك الجنوبي السلمي القاها زيد حسن بن يحيى نقل في بدايتها تحايا أبناء الجنوب إلى الحاضرين، مذكرا بالتضحيات الجسيمة لأبناء الجنوب ونضالهم وما سطره من بطولات مشهودة في سبيل طرد الاستعمار البغيض عبر ثورة الرابع عشر من أكتوبر المجيدة والتي توجت بالاستقلال.

وقال: بداية فنقل اليكم تحيات جماهير شعبنا في الجنوب الحر هذا الجنوب المناضل الذي ناضل 129 عاما لطرد الاستعمار".

وأضاف "الجنوبيون أول مطلب لهم رفض أي تدخل أجنبي أو خارجي بريطانيا كان أو امريكا في الشأن اليمني، فهو شأن يعني خالص".

وتابع : ناضلنا 129 عاما من أجل طرد المستعمر البريطاني ومشروع الكولنيالي الاستعماري المسمى الجنوب العربي وأسقطناه في ثورة 14 أكتوبر المجيدة، وحققنا الاستقلال التاجز وغير الشروط في 30 نوفمبر 1967م بقيادة مناضلين شرفاء احرار من أمثال الرئيس الشهيد قطحان محمد الشعبي، ومفكر وضمير الثورة فيصل عبداللطيف الشعبي، والرئيس المناضل الشهيد سالم ربيع علي (سالمين)، وعنتز، وشائع ، ومطيع وغيره من احرار وشرفاء الجنوب".

وأشار إلى أن الجنوبيين بعد الاستقلال مباشرة وقبله رفعوا "النضال من أجل تحقيق الوحدة".

وقال "ناضلنا كجنوبيين ودفعنا دما غاليا من أجل الوحدة وقدمنا دولة وشعبا في 22 مايو 1990م".

وأضاف "في هذه الوحدة لم يفكر الجنوب في المحاصصة ولم يقل نحن دولة وبالتالي علينا أن نحصل على حصة دولة مع الجمهورية العربية اليمنية، بل دخلنا 159 نائبا من أجل الوحدة، من أجل وحدة احرار وشرفاء وشركاء وأنداد".

واستعرض زيد حسن بن يحيى، السبلات التي رافقت عهد الوحدة، معتبرا أن القضية الجنوبية قضية وطنية عادلة أوجدتها جملة المظالم التي ارتكبت بحق أبناء الجنوب.

واختتمت مراسم الإعلان الدستوري بالسالم الجمهوري.

هذا وقد دعت اللجنة الثورية جماهير الشعب اليمني إلى الاحتفال مساء أمس بانتصار ثورة الـ 21 من سبتمبر .

كما دعت جماهير الشعب اليمني إلى الاحتشاد رجلا ونساء في مهرجان الاحتفاء بهذا الإعلان والذي سيقام عصر اليوم في ساحة ملعب مدينة الثورة الرياضية بالعاصمة صنعاء.

الحكومة الانتقالية:

مادة 10. يكلف مجلس الرئاسة من يراه من أعضاء المجلس الوطني او من خارجته بتشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات الوطنية.

أحكام عامة وختامية:

مادة 11. تختص اللجنة الثورية باتخاذ كافة الاجراءات والتدابير الضرورية لحماية سيادة الوطن وضمان أمنه واستقراره وحماية حقوق وحريات المواطنين.

مادة 12. تحدد اختصاصات المجلس الوطني ومجلس الرئاسة والحكومة بقرار مكمل للإعلان تصدره اللجنة الثورية.

مادة 13. تلتزم سلطات الدولة الانتقالية خلال مدة اقصاها عامان بالعمل على انجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية وفق مرجعيتي مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل واتفاق السلم والشراكة الوطنية، ومنها مراجعة مسودة الدستور الجديد وسن القوانين التي تتطلبها المرحلة التأسيسية والاستفتاء على الدستور تمهيدا لانتقال البلاد الى الوضع الدائم واجراء الانتخابات النيابية والرئاسية وفقا لأحكامه.

مادة 14. تستمر التشريعات العادية نافذة مالم تتعارض صراحة او ضمنا مع نصوص هذا الاعلان.

مادة 15. يعد هذا الاعلان نافذا من تاريخ صدوره.

صنعاء عاصمة بتاريخ 17 ربيع الثاني 1436هـ الموافق 2015 / 2 / 6

وقد جرت مراسم الاحتفال بصدور الإعلان الدستوري مساء أمس في القصر الجمهوري بصنعاء بحضور حشد كبير من المسؤولين والقيادات السياسية والقيادات العسكرية



المجلس الوطني الانتقالي :

مادة 6. يشكل بقرار من اللجنة الثورية مجلس وطني انتقالي عدد اعضائه 551 عضوا يحل محل مجلس النواب المنحل ويشمل المكونات غير الممثلة فيه ويحق لأعضاء مجلس النواب المنحل حق الانضمام اليه.

مادة 7. تحدد اللائحة الداخلية للمجلس نظام عمله وحقوق وواجبات اعضائه.

مادة 8. يتولى رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية مجلس رئاسة مكون من 5 أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني وتتصادق على انتخابهم اللجنة الثورية.

مادة 9. تحدد اللائحة الداخلية للمجلس نظام عمله وحقوق وواجبات اعضائه.



مادة 1. يستمر العمل بأحكام الدستور النافذ ما لم تتعارض مع أحكام هذا الاعلان.

مادة 2. ينظم الإعلان قواعد الحكم خلال المرحلة الانتقالية.

مادة 3. الحقوق والحريات العامة مكفولة وتلتزم الدولة بحمايتها.

مادة 4. تقوم السياسة الخارجية للدولة على أسس الالتزام بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، واعتماد الوسائل السلمية والسلمية سبيلا لحل المنازعات والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة بما يحفظ سيادة الوطن واستقلاله وأمنه ومصالحه العليا.

مادة 5. اللجنة الثورية العليا هي المعبر عن الثورة وتتفرع عنها اللجان الثورية في المحافظات والمديريات في انحاء الجمهورية.



والتمتق فالوطن يتسع لكافة ابنائه وينتظر منهم جميعا ودون استثناء الاسهام في اعادة بناءه والعمل على تحقيق رفعة وتقدمه ورخائه والمحافظة على أمنه وسيادته واستقلاله.

أيها الشعب اليمني العظيم لقد عاهدنا الله وهو على ما نقول شهيد على أن نبذل نفوسنا في سبيل اسعاد بلادنا واعلاء الراية فعليكم انكار نواتكم وأن تبدلوا من أموالكم وأنفسكم وجهودكم ما يضمن لوطنكم القوة والسعادة والرخاء والمجد متحدين كل الصعوبات والمأامرات متكاتفين متعاونين مع الوطن فالوطن واحد والهدف واحد والشعب واحد ولكن الفترة الانتقالية التي ينظمها هذا الاعلان فاتحة عهد جديد ينتقل الوطن من خلالها إلى بر الامان.

وعليه فان قيادة الثورة تصدر باسم الشعب هذا الإعلان الدستوري المنظم للفترة الانتقالية:

صنعاء / سبأ

* أصدرت اللجنة الثورية لثورة الـ 21 سبتمبر أمس في القصر الجمهوري بصنعاء الإعلان الدستوري التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب اليمني العظيم نزولا عند رغبتك وتنفيذا لإرادتك الحرة التي تجسدت جليا في الدعم المستمر للثورة ومسيرات التأييد في مختلف المدن والمديريات وفي المؤتمر الوطني الموسع المنعقد في العاصمة صنعاء خلال الفترة 11-9 ربيع الثاني 1436 الموافق 31/يناير - 1 فبراير 2015م وما تضمنه البيان الصادر عن المؤتمر من مهلة للقوى السياسية للوصول الى اتفاق يخرج البلاد من الحالة الراهنة، وتفويض للجنة الثورية باتخاذ الاجراءات الفورية لترتيب اوضاع سلطات الدولة وما تبعه من تأييد الجماهير الشعبية الحاشدة في معظم محافظات الجمهورية المؤيدة لما خرج به المؤتمر الوطني الموسع وخلال المهلة التي منحت للقوى السياسية بذلت المكونات السياسية المؤمنة بثورة الـ 11 من فبراير 21والـ من سبتمبر جهودا مضنية لاحتواء الموقف، واقناع المكونات السياسية بمبدأ السلم والشراكة للخروج بالوطن من الفراغ الذي خلفته الاستقالة المفاجئة وغير المبررة لرئيس الجمهورية والحكومة.

ولكن تلك الجهود قوبلت بالتعطيل والرفض والتصلص على المسؤولية الوطنية واستمرت بعض المكونات في نهجها الانتهازي وتفريطها بالصلحة الوطنية العليا متجاوزة المدة المحددة لها في البيان الصادر عن المؤتمر الوطني الموسع في تحد صريح للثورة وازالة الشعب اليمني العظيم واضعة الشعب امام خيار الوقوع في مخاطر سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية نتيجة الفراغ الذي تمر على استمراره كناية بهذا الشعب وثورته ومكتسباته.

وهو ما استوجب من قيادة الثورة القيام بمسؤولياتها الوطنية استنادا الى تفويض الشعب والقوى الوطنية الثورية، وتنفيذا لإرادة الشعب اليمني الذي عانى من جور حكامه واستهاتراهم بمصلحته العليا وبكرامته وحقوقه وحرياته وتفريطهم في وحدته وسيادته وأمنه واستقراره ، قررت قيادة الثورة النهوض بتلك المسؤولية الجسيمة وهي مسؤولية اخراج الوطن من الوضع الراهن والسير به قدما الى آفاق الحرية والكرامة ليكون له موطى قدم ثابتة في ركاب الشعوب المتحررة.

إن الثورة عازمة على تحقيق حياة كريمة لجماهير الشعب والقضاء على الفساد وفق استراتيجية وطنية فاعلة واصلاح نظام الوظيفة العامة وازالة الاختلالات في العدالة المجتمعية ورفع المظالمات واصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية على أسس وطنية وايضا اعادة الثقة والاعتبار لهاتين المؤسساتين وتحسين معيشة منتسبيها وتحقيق الامن في المجتمع ومواجهة القوى الاجرامية التكفيرية والقوى المتحالفة معها والداعمة لها وبناء مجتمع يمضي قويا متماسك لا يقصي أحدا من ابنائه وتياراته وانهاء حالات الصراع والانقسام

